

التقرير الشهري للفريق الاقتصادي لمعالي وزير المالية

ديسمبر 2016

ملخص تنفيذي

يبدأ التقرير بعرض آخر مستجدات التطورات الاقتصادية المحلية. ويتم التطرق هنا إلى العديد من القضايا. حيث يبدأ بتطورات أسعار صرف العملات الرئيسية الثلاث (الدولار، واليورو والاسترليني) مع الدينار الكويتي. وتشير آخر المعلومات الخاصة بشهر ديسمبر إلى ارتفاع سعر صرف الدولار (حيث وصل إلى أعلى سعر صرف هذا الشهر إلى 306.2 فلس)، خاصة بعد قيام الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي برفع سعر الفائدة، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي برفع سعر الفائدة، وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي خلال الربع الثالث من العام الماضي. في حين اتجه سعر صرف اليورو للانخفاض مع الدينار، ليصل نهاية الشهر إلى (320.1) فلس. أما فيما يخص سعر صرف الإسترليني مع الدينار فقد شهد انخفاضاً، هو الآخر، خلال شهر ديسمبر ليصل إلى (374.9) فلس. ويعود هذا الانخفاض لعدة أسباب منها: تسجيل بريطانيا لدى منظمة التجارة العالمية لكونها دولة منفصلة عن الاتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى تراجع الإنتاج الصناعي.

وتطرقت هذه التطورات، المحلية، أيضاً، إلى ارتفاع المؤشر السعري للأسهم خلال شهر ديسمبر، بنسبة (3.2%). بالإضافة إلى ارتفاع المؤشر الوزني بـ (2.8%). وذلك لزيادة العمليات الشرائية على الأسهم القيادية والتشغيلية، والتفاعل الإيجابي مع ارتفاع أسعار النفط. وشملت التطورات المحلية أيضاً الإشارة إلى قيام بنك الكويت المركزي برفع أسعار الفائدة بربع نقطة، من 2.25% إلى 2.50% اعتباراً من أواسط ديسمبر. وذلك استجابة لرفع أسعار الفائدة من قبل الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. كما قام بنك الكويت المركزي بإصدار تعليمات "حوكمة الرقابة الشرعية في البنوك الكويتية الإسلامية"، لتحل محل تلك الصادرة عام 2003، وبشكل تكون مكملة لنظم حوكمة البنوك الكويتية الصادرة عام 2012.

واهتمت التطورات المحلية، أيضاً، بتراجع ودائع العملات الأجنبية في البنوك المحلية بنسبة (9.1%) خلال شهر أكتوبر 2016، مع ارتفاع ودائع القطاع الخاص لدى هذه البنوك بنسبة (0.6%). مع انخفاض الائتمان المحلي الممنوح للمقيمين بنسبة 2% لنفس الشهر، وارتفاع الائتمان المحلي الممنوح

للمؤسسات غير المصرفية بنسبة (1.7%) خلال شهر أكتوبر، أيضاً، وانخفاض القروض الشخصية بنسبة (2.7%) خلال الشهر المذكور واتجهت مطالبات البنوك المحلية على بنك الكويت المركزي للارتفاع، وكذلك الأمر بالنسبة للودائع بأجل لدى بنك الكويت المركزي، ونفس الشيء بالنسبة لموجودات البنك. أما فيما يخص معدل التضخم لشهر نوفمبر فقد تراجع ليصل إلى 143 (2007=100). وذلك لانخفاض أسعار مجموعة الأغذية والمشروبات بنسبة (0.06%)، والنقل بنسبة (0.36%)، والملبوسات بنسبة (0.39%)، والصحة بنسبة (0.68%). في حين شهدت مجموعة المفروشات المنزلية ارتفاعاً بنسبة (0.14%)، مع استقرار الأسعار في حالة خدمات المساكن، والمطاعم والفنادق، والتعليم، والاتصالات، والسجائر والتبغ، والترفيه.

وتطرقت التطورات المحلية، فيما بعد، إلى تطورات أسعار النفط التي شهدت ارتفاعاً خلال شهر ديسمبر. حيث وصل سعر برميل برنت إلى (52.54) دولار، بفعل اتفاق أعضاء منظمة أوبك، والدول غير الأعضاء، على خفض الإنتاج بـ (1.2) مليون برميل/ يوم بدءاً من أول يناير 2017. وموافقة روسيا غير المسبوقة على خفض إنتاجها بـ (300) ألف برميل/ يوم. ورغم التأثير السلبي لرفع أسعار الفائدة الأمريكية (وتأثير ذلك على انصراف المستثمرين عن السلع الأولية)، إلا أن أسعار النفط حافظت على تماسكها، حيث بلغت العقود الآجلة لخام القياس العالمي مزيج برنت حوالي (53.93) دولار/ برميل.

كما شهدت التطورات النفطية تطوراً خاصاً مرتبط بتأجيل الصادرات النفطية الليبية الجديدة، بالإضافة إلى التوقعات بتقليص المعروض النفطي. كما ساهم الارتفاع المفاجئ بمخزونات النفط الأمريكية بتراجع أسعار النفط في الثلث الأخير من شهر ديسمبر. وأشارت التطورات النفطية، أيضاً، إلى أن أكبر انخفاض في الإنتاج النفطي لشهر نوفمبر 2016 كان في حالة الكويت والسعودية، وأن الارتفاع كان من حصة أنغولا، ونيجيريا، وليبيا. ومن ضمن التطورات النفطية إشارة وكالة الطاقة الدولية إلى أن الطلب العالمي على النفط كان أقوى من المتوقع، وقد يرتفع خلال عام 2017، إلا أنه من المبكر الحكم على ذلك. وتمت الإشارة هنا، أيضاً، إلى تراجع الاستثمار العالمي من النفط خلال الربع الثالث حتى عام 2017 إلى أدنى مستوى منذ عامين بفعل ضعف طلب الهند والصين.

أما فيما يتعلق بالتطورات الاقتصادية العربية والخليجية، فقد أشار التقرير إلى أن الآفاق الاقتصادية لدول مجلس التعاون مجتمعة، مع إشارة خاصة لدولة الكويت. وذلك اعتماداً على تقرير الربع الأول من عام 2017 الصادر من بنك الكويت الوطني. وأشارت التطورات، على مستوى دول الخليج مجتمعة، إلى توقع نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي قد يصل إلى (2.0%) عام 2017 و 2018. مع توقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بحوالي (3.0%) كمتوسط خلال عامي (2017-2018)، بقيادة دولة قطر، ثم دولة الكويت، وذلك لتكثيف الأنشطة غير النفطية في هذين البلدين مع التطورات الاقتصادية المستجدة. إلا أن هذا التكثيف لا يقود إلى إلغاء عجز الموازنة، بل قد ينخفض من (10%) عام 2016/2015 إلى (5.2%) عام 2018/2017، على مستوى دول المجلس. وقد لجأت دول المجلس إلى السحب من الاحتياطي، بالإضافة إلى القروض الداخلية والخارجية لسدّ العجز. وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر المقترضين من الخارج (تصل القروض إلى 17.5 مليار دولار في الربع الرابع من عام 2016). مع استعداد دولة الكويت لهذا النوع من الاقتراض عام 2017.

أما فيما يخص إشارة التقرير لدولة الكويت فقد لاحظ أن الوضع الاقتصادي اتسم بالتكثيف مع التطورات النفطية الحالية، واستمرار النمو غير النفطي، والذي يعود أساساً إلى حرص الدولة على استمرار الإنفاق الاستثماري، وعدم المساس بمخصصاته إلى أبعد الحدود. وبناءً على ذلك، شهد نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي نمواً عام 2016 يقدر بـ (3.5%)، بعد أن كان حوالي (1.3%) عام 2015، ويؤمل أن يصل إلى (4.0%) عام 2018. ويلاحظ التقرير، أيضاً، تحسناً واضحاً في عجز الموازنة كنسبة من الناتج. فبعد أن كانت هذه النسبة (-17.4%) عام 2015، يتوقع أن تصل إلى (-8.4%) عام 2018.

ويستشهد التقرير بخطة التنمية وما تتضمنه من أرقام استثمارية مستهدفة لتصل إلى (34) مليار دولار لغاية 2020 شاملاً الإنفاق الاستثماري الخاص. وما يتضمنه هذا الإنفاق من العديد من المشروعات منها: شمال الزور، والخيران لتوليد الكهرباء، ومشروعات تحلية المياه. كما يشير التقرير إلى منح مشروعات بقيمة (7.5) مليار دينار عام 2014، وتوقيع عقود بقيمة (12) مليار دينار عام 2015، ومنح عقود أخرى بقيمة (3.6) مليار دينار لغاية سبتمبر عام 2016. مع منح عقد لمحطة مطار جديدة بقيمة (1.3) مليار دينار لزيادة الطاقة الاستيعابية للمطار بثلاث أضعاف

عام 2022. ويشير التقرير، أيضاً، إلى نمو الإنفاق الاستثماري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي لتصل إلى (36%)، وهو الأمر الذي لم يتحقق خلال العشرين سنة الماضية.

كما أشار التقرير إلى القطاعات الأخرى، وأوضح بأن الإنفاق الاستهلاكي كان محركاً رئيسياً للنمو، إلا أن الأمر تغير في عام 2015 و2016، حيث بدأ تأثير هذا الإنفاق بالانخفاض، بسبب التحفظ في الإنفاق، سواء على شكل إنفاق نقدي خاص، أو من خلال قروض الائتمان، أو انخفاض معدل الاقتراض العائلي. كما شهد القطاع العقاري انخفاضاً في المبيعات لغاية أكتوبر 2016، مع انخفاض واضح في القطاعات السكنية والاستثمارية. مع أداء أفضل للقطاع التجاري نسبياً، رغم انخفاضه.

كما تطرق التقرير إلى بعض إجراءات الترشيد والإصلاح المتخذة من قبل الحكومة مثل ترشيد دعم الطاقة (وافق مجلس الأمة في إبريل 2016 على زيادة تعريف الكهرباء منذ مايو 2017، ما عدا السكن الخاص، وما يترتب على ذلك من وفر يقدر بـ 500 مليون دينار، أو 1.5% من الناتج المحلي الإجمالي)، ودراسة استخدام ضريبة القيمة المضافة، وضريبة الأعمال، بالإضافة إلى بدء ترشيد دعم البنزين من أول سبتمبر 2016، وبزيادة تراوحت بين (42 – 62%)، حسب النوعية، مع توقع توفير حدود (160) مليون دينار، أو حدود (0.5%) من الناتج المحلي الإجمالي.

ويشير التقرير بأن الحكومة ستحتاج إلى تمويل بحدود (6.1) مليار دينار عام (2017/2016) بعد استقطاع مخصص الأجيال القادمة. بالإضافة إلى احتياجها إلى مبالغ إضافية تقدر بـ (3.5) مليار دينار لكل من عامي 2017 و 2018، كل على حدة. وقد أصدرت وزارة المالية، لغاية نهاية عام 2016 حوالي (1.5) مليار دينار على شكل سندات محلية، وأوراق مالية إسلامية. وارتفع مستوى الدين إلى (3.1) مليار أو (9.4%) من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى استعداد للاقتراض الخارجي بحوالي (10) مليار دولار (حوالي 3 مليار دينار) عام 2017/2016، بهدف استثمار المصدقية الائتمانية للدولة المعبر عنها بالتصنيف الائتماني عند (Aa2) من قبل وكالة موديز، و(AA) من قبل وكالة ستاندرد وبورز، و(AA) من قبل وكالة فيتش.

كما تطرق التقرير إلى وضع السيولة المريح، لغاية الآن في الجهاز المصرفي، مع توقع أن تساعد إصدارات الدين الخارجي في تخفيف ضغوط السيولة المحتملة. ويستشهد التقرير ببعض المؤشرات

النقدية، منها، هبوط معدل العرض النقدي من (11%) في سبتمبر 2015 إلى (2.6%) في سبتمبر 2016. ومع ذلك فإن مستويات السيولة لازالت في وضع آمن.

ثم تتناول التطورات العربية والخليجية، أهم نتائج تقرير حديث صادر من "بنك عودة"، بيروت- لبنان، عن اقتصاد الإمارات العربية المتحدة. ويؤكد بأن هذا الاقتصاد لازال يتصف بالتطور الإيجابي، رغم تباطؤ هذا التطور، بفعل التطورات النفطية. وتعود هذه الإيجابية لعدة عوامل منها: التنويع النسبي، والحوافز الضريبية، والاستقرار السياسي. الأمر الذي ساعد في تحقيق معدل نمو لعام 2016 يقدر بـ (2.3%)، رغم انخفاضه عن عام 2015 (4.0%). مع انخفاض رصيد الحساب الجاري عام 2016 ليصل إلى (1.1%) من الناتج المحلي الإجمالي، حسب تقديرات صندوق النقد الدولي، بعد أن كان (19.1%) عام 2013.

كما تحسّن بطيء بالموازنة العامة للدولة عام 2016، بالمقارنة مع عام 2015. ويعود ذلك إلى نمو الإيرادات العامة (22%) أسرع من نمو النفقات العامة (16%)، خلال التسعة الأشهر الأولى من عام 2016. كما شهد القطاع المصرفي تراجيحاً في معدل نمو الودائع خلال عام 2016. وشهد سوق دبي المالي ارتفاعاً بالرقم القياسي من (3,151.00) نهاية عام 2015، إلى (3,505.18) نهاية عام 2016. ونفس الاتجاه يسري في حالة سوق أبوظبي.

أما فيما يخص تطور القطاعات الحقيقية فتعكس جهود الدولة في تنويع مصادر الدخل من خلال انخفاض مساهمة القطاع النفطي الاستخراجي في الصادرات من (29.7%) عام 2014 إلى (18.0%) عام 2016. أما في حالة قطاع العقار والتشييد فيختلف الأمر من قطاع فرعي لآخر. ففي الوقت الذي شهد به العقار السكني انخفاضاً في أسعار البيع بـ (2%) على أساس سنوي، في حالة الشقق، عام 2016، شهدت الإيجارات انخفاضاً بـ (4%) للشقق، و(6%) للفلل، وشهد القطاع العقاري السكني ارتفاعاً بالعرض في التسع الأشهر الأولى من العام المذكور. مع انخفاض معدل الشواغر في سوق المكاتب مقارنة بعام 2015. في حين شهدت إيجارات المركز التجاري ارتفاعاً بـ (2%) على أساس سنوي، في الربع الثالث من عام 2016.

وبقدر تعلق الأمر بقطاع النقل يستشهد التقرير بمطارات الدولة باعتبارها أهم القطاعات الداعمة للسياحة، والتجارة: القطاعين الاستخراجيين للدولة. وتنوي الدولة في هذا المجال، إمارة دبي، بناء أضخم مطار بالعالم بتكلفة (35.7) مليار دولار، وبطاقة ركاب تبلغ (220) مليون راكب سنوياً. كما يشير التقرير، هنا، إلى العديد من المؤشرات الربحية الخاصة بنمو الشحن على العراق، وتطور شحن الكونترات، خاصة بمنطقة "جبل علي". أما فيما يخص السياحة فقد ساهمت العديد من العوامل في انتعاشها، منها: تطوير وسائل النقل، وتنويع أماكن الإقامة، وتنويع العروض السياحية، والاستقرار السياسي، والبيئة الاستثمارية المشجعة لجذب الأجانب (ارتفعت مساهمة قطاع السياحة لتصل إلى 4.2% في الناتج المحلي الإجمالي عامي 2015 و 2016).

كما نجحت الدولة، نسبياً، في مجال القطاع الخارجي، من حيث تنويع صادراتها بعيداً عن النفط (الذي يشكل حوالي 30% من إجمالي الصادرات). إلا أن تركّز جهود التنويع في مشروعات البنية الأساسية، والتي انخفضت نسبياً عام 2016، قد ساهم في انخفاض عجز الحساب الجاري من (19.1%) عام 2013 من الناتج المحلي الإجمالي عام 2013 إلى (1.1%) عام 2016.

كما تحسنت المالية العامة قليلاً، عام 2016، من خلال انكماش عجز الموازنة ليصل إلى أقل عجز خلال التسع أشهر الأولى من عام 2016. وذلك بفعل تحسن أسعار النفط، من جهة، ونجاح جهود تنويع الإيرادات غير النفطية. كما شهد الإنفاق الاستثماري ارتفاعاً — (22.9%) عام 2016. وقد ساهمت هذه التطورات، وغيرها، في خفض العجز من (10.9) مليار دولار خلال التسع أشهر الأولى من عام 2015 إلى (9) مليار دولار خلال الفترة المناظرة عام 2016. وأخيراً شهد الوضع النقدي تباطؤ في نمو العرض النقدي، مع احتواء لمعدل التضخم، واتجاه الاحتياطيّات الدولية للانخفاض لأول مرة منذ ستة سنوات.

وأخيراً تطرق تقرير شهر ديسمبر إلى التطورات الاقتصادية العالمية، ممثلة بالولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي. وبقدر تعلق الأمر بالتطورات الأمريكية تشير الإحصاءات المعلنة من قبل مكتب التحليل الاقتصادي التابع لوزارة التجارة الأمريكية، ومكتب إحصاءات العمل، إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، المعدّل للربع الثالث، قد بلغ (3.5%) على أساس سنوي، عام 2016،

مقارنة بـ (1.4%) في الربع الثاني. ويعزى هذا النمو أساساً إلى الاستثمار الثابت السكني، والاستهلاك الخاص، والإنفاق الحكومي المحلي وعلى مستوى الولاية. كما شهد الدخل الإجمالي الحقيقي (GDI) ارتفاعاً بـ (4.8%) في الربع الثالث، مقارنة بـ (0.7%) في الربع الثاني.

كما شهد معدل التضخم الأمريكي خلال شهر ديسمبر 2016، والمعدل موسمياً، ارتفاعاً بـ (0.2%) مقارنة بشهر نوفمبر من نفس العام. مع استمرار أسعار المساكن، والكازولين، بالارتفاع، (0.3%) و (2.7%)، تبعاً. مع بقاء أسعار الأغذية بدون تغيير تقريباً، وارتفاع أسعار الطاقة بـ (1.2%)، وشهدت بقية السلع، عدا الأغذية والطاقة، ارتفاعاً بـ (0.2%). وشهدت بنود الأثاث المنزلي، والملابس، وتذاكر السفر، ووسائل النقل الجديدة، انخفاضاً بالأسعار.

أما بخصوص معدل البطالة الأمريكية، فقد وصل المعدل في ديسمبر 2016 إلى (4.7%)، وبعده عاطلين يبلغ (7.5) مليون مقارنة بـ (4.7%)، (7.4%) مع شهر نوفمبر، تبعاً. ويلاحظ هنا بأن معدل بطالة المراهقين (16 – 19 سنة) كانت الأعلى (14.7%). أما أطول فترة بطالة فكانت لأقل من (5) أسابيع (2.3 مليون عاطل).

وعند التطرق للتطورات الأوروبية، على شكل الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل التضخم، والبطالة، ونظراً لعدم صدور تقديرات الناتج للربع الرابع من عام 2016، لحين إعداد التقرير، فقد تم الاكتفاء بتطورات معدل التضخم والبطالة. وشهد معدل التضخم في ديسمبر 2016، على مستوى المنطقة الأوروبية (EA19) ارتفاعاً إلى (1.1%) مقارنة بـ (0.6%) لشهر نوفمبر. ويتوقع أن تمثل أسعار الطاقة أكبر ارتفاع بالأسعار (2.5% لشهر ديسمبر مقارنة بـ -1.1% لشهر نوفمبر)، ثم أسعار الخدمات (1.2% و 1.1% تبعاً).

أما فيما يتعلق بمعدل البطالة فقد وصل في المنطقة الأوروبية (EA19)، والمعدل موسمياً، إلى (9.8%) في شهر نوفمبر 2016 مقارنة بـ (10.5%) في شهر أكتوبر من نفس العام، و بـ (10.5%) في شهر نوفمبر 2015. في حين بلغ معدل البطالة في المجموعة الأوروبية (EU28) حوالي (8.3%) لشهر نوفمبر مقارنة بـ (8.4%) لشهر أكتوبر عام 2016، و(9.0%) في نوفمبر 2015. وتم تقدير عدد العاطلين في مجموعة (EU28) بحوالي (20.429) مليون منهم

(15.898) مليون في المنطقة الأوروبية (EA19) في نوفمبر 2016. وشهدت جمهورية الجيك أقل معدل بطالة لشهر نوفمبر (3.7%)، تليها ألمانيا (4.1%)، في حين شهدت اليونان أكبر معدل بطالة (23.1%) تليها إسبانيا (19.2%).